الأهرام

المصدر :

التاريخ :

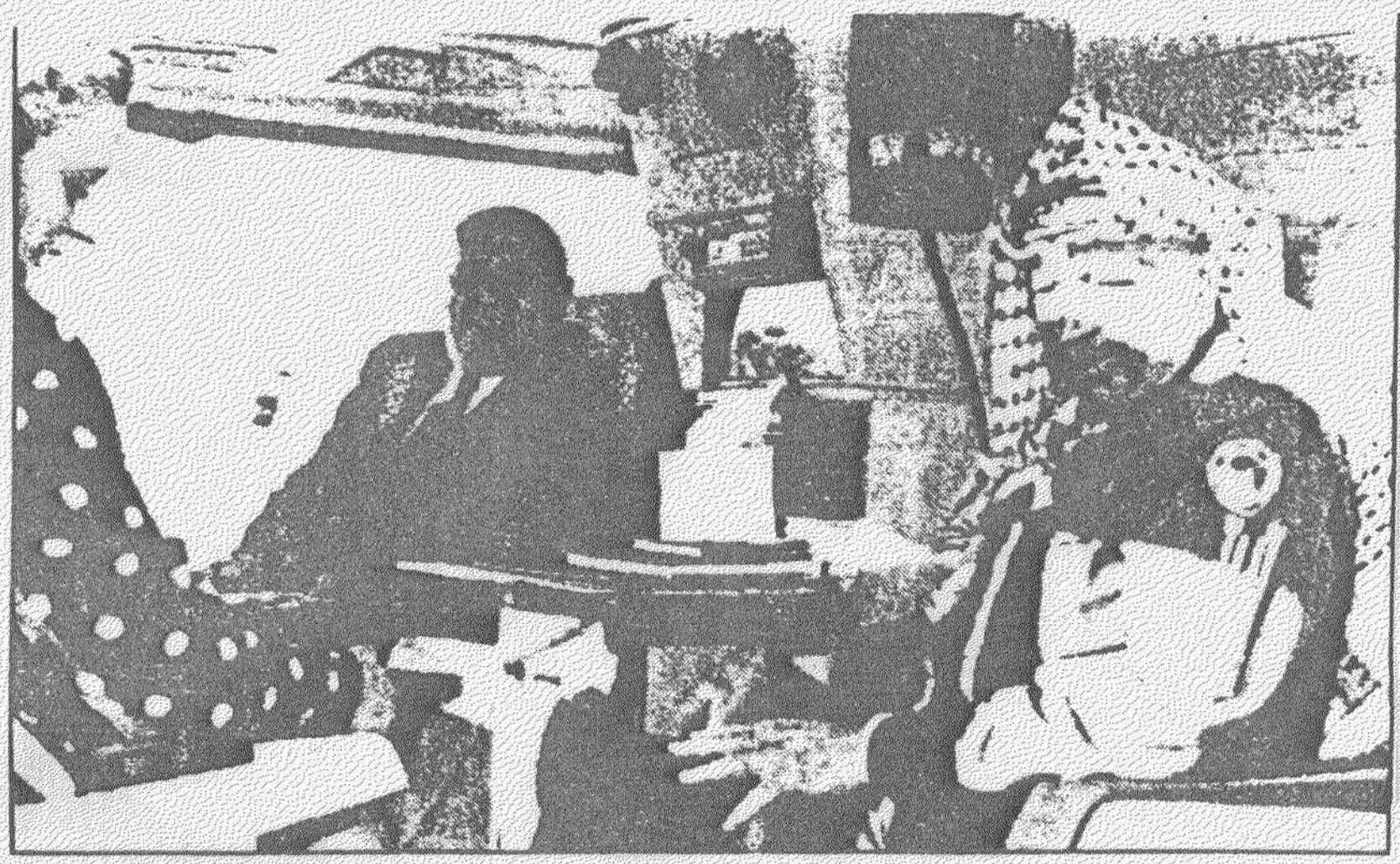

الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وقرينته مع الرئيس التركي سليمان ديميرل في طائرة هيلوكبتر في طريقهم إلى قصر الرئاسة في أنقرة أمس (رويتر)

الاقتصادية داخل البنك تستكشف العناصر الاقتصادية للسلام (٣ من ٤)

المطلوب ٢,٥ مليار دولار خلال فترة الانتقال وألف دولار من كل مغترب فلسطيني

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

قدر البنك الدولي رؤوس الاموال المتوقع تدفقها للاراضي المحتلة خلال الفترة الانتقالية ومدتها خمس سنوات بنحو ٢,٥ مليار دولار إلى القطاعين العام والخاص. وتواصل «الاقتصادية» في الحلقة الثالثة نشر تفاصيل تقرير البنك الدولي حول التنمية في الأراضي المحتلة.

١. إن التنبؤ بانماط النمو هو بلا شك امر غير مؤكد. ولكن فإن تبني إدارة اقتصادية سليمة لا بد وأن يعزز توقع حدوث انفراج وتوسيع في معدلات العمالة الداخلية. وبعد مرور بعض من الوقت فإن حدوث توسع كبير في مجالات التنويع للعلاقات الاقتصادية سيكون هذا الامر ممكنا حينما يزيد اعتماد الاقتصاديات الإقليمية على بعضها البعض، من جهة، وعندما يتم تطوير التجارة الخارجية في الإقليم مع أوروبا، بالذات، من الجهة الاخرى.

اما فيما يتعلق بالتغييرات المحتملة في هيكل الإنتاج، فإنه يتوافر بالتاكيد مجال للتوسع في الإنتاج الزراعي والصناعي عندما يتم التغلب على القيود الموجودة حاليا، والتي تحد من نشاط القطاع الخاص، وتنميته وقدرته على ولوج أسواق جديدة في الخارج. غير ان هذه النقطة الاخيرة لا يجوز تضخيمها. إن تناقص المياه في عموم الإقليم وقلة الموارد المائية المتاحة سوف يقرمل تنمية القطاع الزراعي، ويعدل من هيكل الإنتاج الزراعي. فالتنمية المستقبلية في هذا القطاع سترتهن بالمحاصيل ذات العوائد المالية المرتفعة عندما يتم تصديرها، وبالتالي فإن القطاع الزراعي سيجد نفسه منحازا للإتجار مع بعض الاسواق دون غيرها. واعتبار ندرة المواد الأولية اللازمة للصناعة، وبالنظر إلى حجم الأسواق الصغيرة في انتقادات الاراضي المحتلة، فإنه لمن المستبعد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

أن تصبح الصناعة الثقيلة ذات إسهام كبير في التنمية المستقبلية، فكبديل لها فإن الصناعات الخفيفة والمتوسطة المعتمدة على المهارات ستكون ذات مستقبل مبشر. وعلى كل، فإن الاقتصاد في غزة والضفة الغربية سوف يستمر عموما كاقتصاد خدمات باعتماد كبير على إسهامات قطاع السياحة.

٢ ـ إن السيناريوهات التي أعدت للتنبؤ في الاتجاهات المستقبلية للاقتصاد في الأراضي المحتلة هي سيناريوهات لأغراض التحليل فقط، حيث انه لا يعرف إلا قليلا عن الظروف المستقبلية أو الاستجابات الاقتصادية. إن أحد أهم العناصر التي تشكل السيناريوهات تلك فإنها تنطلق من السياسة العامة التي تشتمل على قطاع عريض من التأثيرات المتوقعة على التنمية المستقبلية. إن السياسة الجيدة سوف تشمل بلا شك اتفاقية سلام في إمكانها حل ظروف عدم التأكد الاستراتيجي. وبالتالي فإنها توفر الأسس للتدفقات المالية الخاصة والاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية المنتجة. وهذه السياسة الجيدة سيكون في مقدورها إزالة العقبات المتوافرة في جانب العرض، بما في ذلك فك التنظيم الموجه، وتحسين المعروض الاقتصادي من مشروعات البنية التحتية والأراضي الصناعية وتوفير ترتيبات تجارية من شانها أن تقود إلى توسع التجارة في الإقليم وخارجه، وإعداد إطار للتمويل العام بعوائد ضخمة، بما في ذلك الضرائب التي تحصل عليها الآن الخزانة الإسرائيلية. من بين عناصر هذه القائمة الطويلة أيضا خلق وتقوية قدرات وضع سياسات لدمج أطراف أجهزة الحكم الذاتي في فترة الانتقال وتقوية قاعدة الموارد البشرية بزيادة البرامج التدريبية أو بالاعتماد على المهارات الرفيعة للمهاجرين الفلسطينيين في الخارج.

٣ ـ إن التحليل الأولي يبين أن انتهاج سياسة جيدة من شانه أن

عبدالرحمن الأمين من واشنطن

يجعل الحصول على معدلات نمو تفوق نسبتها ٣ في المائة سيكون امرا ممكنا. هذا الأمر سيزيد من مستويات الدخل إلى ٤٠ في المائة خلال عشر سنوات، إذا ما تم تقليص العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي بطريقة منظمة وهادئة، فيما تستمر تدفقات الرساميل الخارجية إلى القطاعين الخاص والعام (ونحن نقدر المطلوب خلال فترة الخمس سنوات الانتقالية بمبلغ ٢.٥٠٠ مليون دولار). فمثلا إذا ما حدث نقص للعمالة في إسرائيل، وإذا لم تزدد العمالة فيها إلى اكثر من ٤٥ الف عامل، كما هو الحال في حزيران (يونيو) ١٩٩٣، فإن الاوضاع في الأجل القصير ستكون سيئة للغاية، حث ستتوافر إمكانية زيادة البطالة وتدني الاجور والمداخيل، هذا الامر سوف يتطلب عملا فوريا في الاجل القصير. اما فيما يخص التدفقات، الراسمالية والبالغة في تقديرنا ٣٥٠ مليون دولار خلال فترة الانتقال ذات الخمس سنوات، فإن الاوضاع سوف تتفاقم، حيث أن الاتفاق على الفقر بواسطة القطاع العام سوف يتناقص.

٤ ـ وبالمقارنة فإن السياسات المقترحة إذا لم تكن سليمة فإن الصورة الاقتصادية ستكون قاتمة. فمن المؤكد أن ينخفض الدخل الفردي بنسبة ٢٠ في المائة خلال عشر سنوات، حتى إذا ما انخفضت معدلات العمالة بصورة متدرجة.

إن الصورة العامة ستكون سواء في الأجل القصير إذا ما انخفضت العمالة بشكل حاد. هذه السيناريوهات الخاصة بالنمو سوف ترتبط بلا شك بارتفاع

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

انتهاج سياسة اقتصادية جيدة يحقق معدل نمو يفوق ٣٪

معدلات الفقر وسوء الاحوال الاجتماعية، وستتولد حالات من العنف والفوضى. إن السياسات غير السليمة يمكن علاجها بتدفقات مالية رسمية إلى اجل محدود فقط، حيث أن الراسمال الخاص سوف يحجم عن المشاركة إذا ما كانت هناك فوضى سياسية وسارت حالة من عدم الاستقرار السياسي التي عادة ما تشكل عنصر طرد للاستثمار الخاص.

٥ ـ جرت محاولة لتقدير متطلبات الاستثمار العام في حالة تبني سياسات جيدة. هذه المحاولات افترضت الآتي:

(أ) إن إدارة الحكم الذاتي الفلسطيني الجديدة سوف تتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل حول الآليات الكفيلة بحصول إدارة الحكم الذاتي على كل المدخول الضريبي المدفوع من قبل سكان الأراضي المحتلة.

(ب) إن وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة سوف تستمر في مباشرة عملياتها جنبا إلى جنب مع إدارة الحكم الذاتي خلال فترة الخمس سنوات الانتقالية.

(ج) إن ٨٥ في المائة من احتياجات الاستثمار في القطاع العام سوف يتم الحصول عليها، وتجري تطبيقها خلال الفترة الانتقالية.

(د) إن العوائد سوف تتحسن وتزيد بواقع ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي GNP خلال السنوات الخمسة الأولى، حيث سترتفع من ١٨ في المائة في سنة الأساس إلى ٢٠ في المائة في السنة الخامسة، إثر تحسن الإمكانيات الإدارية لجمع الضرائب، وبعد وضع الضوابط اللازمة.

(هـ) سوف تزداد حركة الإنفاق بواقع ٥ ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في فترة الخمس سنوات من ٥ ١٦ في المائة إلى ١٩ في المائة لمساندة وتعزيز التوسع الاقتصادي وتحسين الخدمات.

٦ ـ بالنظر إلى هذه الافتراضات فإن متطلبات الاستثمار التمويلي الخارجي في القطاع العام (بما في ذلك وكالة غوث اللاجئين) سيبلغ ١.٥٠٠ مليون دولار بموجب السيناريو المتدرج أو ستبلغ ١.٧٥٠ مليون دولار، إذا ما كان الانخفاض في العمالة حادا. إن هذا السيناريو الأخير سيتطلب دعما خارجيا ماليا أكبر حتى يمكن تلافي وقوعه. يجب الملاحظة أن المتبرعين الخارجيين بمن فيهم وكالة غوث اللاجئين، ينفقون حاليا ١٧٥ مليون دولار سنويا في الأراضي المحتلة. وبالتالي فإن تدفقات المساعدات الخاجية يجب أن يضاعف عما هو عليه حتى يمكن مقابلة الاحتياجات التمويلية للقطاع العام. أما التدفقات المالية المقبلة من القطاع الخاص فإن المطلوب منها يتراوح بين ٢٠٠ ـ ٢٥٠ مليون دولار سنويا. وباعتبار وجود حوالي ٢٠٠ الف فلسطيني في بلدان الخليج والدول الأوروبية فإن المطلوب من تحويلات هو حوالي الف دولار سنويا عن كل فرد منهم، وهذه مبالغ بسيطة في تقديرنا.

٧ ـ إن النقطة المثارة في الفقرة السابقة تلفت الانتباه إلى الشروط التي بموجبها يمكن تقديم الدعم الخارجي للاراضي المحتلة خلال الفترة الانتقالية. حاليا فإن كل المساعدات الرسمية المقدمة للاراضي المحتلة سواء كانت بواسطة هيئة غوث اللاجئين او غيرها من المصادر، فإنها تاتي على هيئة هبات، حيث ان الدعم عموما يتخذ طابعا إنسانيا، ولا توجد هناك جهة قانونية يتعين تسليمها له. وبالنظر إلى وجود الكثير من عناصر عدم التاكد في هذه المرحلة، فإن هذه الدراسة تحلل طاقات الاستدانة الخاصة بإدارة الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة خلال فترة خمس سنوات او الفترة التي تليها. ونظرا لأن الأراضي المحتلة ليس عليها الآن أية ديون خارجية، فإن هناك الكثير من الدلائل المبشرة بإمكانية الاستدانة في المرحلة المقبلة.

٨ ـ هذه السيناريوهات يجب التعامل معها على أساس أنها موجهات عامة. وعلى الرغم من ذلك فإنها تشير إلى نقطة مهمة، وهي ان الأراضي المحتلة لها القدرة الكامنة للتعافي من الخسائر في المواد خلال الفترة الماضية، كما لها القدرة ايضا على النمو ومؤهلة لان تصبح ذات اقتصاد قوي، إذا ما قدرت السياسات الناجحة وعولجت المشكلات الهيكلية المتوافرة حاليا. فإذا ما غابت السياسات الداخلية السليمة واستمرت حالة عدم التاكد الاستراتيجية وانعدام الدعم الخارجي فإن الأراضي المحتلة ستدخل مرحلة من النقص المستمر في الدخل والعمالة والرفاهية الاجتماعية. اما الكساد الذي تسبب فيه الانخفاض الحاد في معدلات العمالة في إسرائيل في إمكانه أن يخلق عدم استقرار اجتماعي داخلي، وارتفاع في معدلات العنف مما يحول دون مساعدة المستثمرين الأجانب.

٩ ـ سيكون من المحبذ مراعاة حقيقة أن اقتصاد الأراضي المحتلة يعاني من العديد من القيود، مما يقلص الخيارات والمناورات المتوافرة أمام رجال صنع القرارات. فهناك الأرضية المحدودة للموارد الطبيعية، وهناك القابلية العالية للإصابة بالاهتزازات الاقتصادية الخارجية، فضلا عن هشاشة الوضع السياسي بعد سنوات طويلة من الصراع. هذه العناصر تجعل من إدارة الحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية ذات حساسية وصعوبة مفرطين.

١٠ وفي الخلاصة فإنه يمكن القول إن اقتصاد الأراضي المحتلة يبدو قويا ومتماسكا لإحراز نمو اقتصادي إذا ما عم السلام والاستقرار في الإقليم وإذا ما أدير الاقتصاد بطريقة سليمة بمزجه من سياسات الاقتصاد الكلي.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية